



مجموعه رسائل مختلفه


کتابخانه مجلس شورای اسلامی (بهارستان)
۲۴۹۷۱


1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17
1 2 3 4 5 6

فقط فالفرد الذي يصح عند العقل صدق مفهوم الموجود الازلي عليه لو كان موجودا
ازليا لوجب ان يكون فرد الموجود الخارجي الازلي بناء على ان الكلام في الفرد الذي
هو فرد يجوز العقل كونه فردا له ولما فرض كونه معدوما خارجيا ازليا ايضا
يلزم ان يكون فردا له ايضا فيلزم اجتماع الكليين المتباينين تباينا كليا في
مادة واحدة واللازم ظاهر البطلان وبطلان اللازم دليل على بطلان الملزوم
فظهر بطلان الاحتمال الثاني واذا ابطل الثاني تعين الاول لعدم الواسطة
بينهما فلزم من البرهان وجود موجود خارجي في الازل ولما ثبت عقلا ونقلا
ان الموجود الخارجي الازلي لا يكون الا الواجب جل شانه فيلزم ان يكون
ذلك الموجود الذي ثبت وجوده الخارجي في الازل بالبرهان المذكور هو الواجب
جل شانه لا غيره وهو المطلوب وبهذا البيان والبرهان يمكن اثبات تحقق
ما صدق عليه المعدوم الخارجي الازلي في الازل كان يقال لا نزاع في ان المعدوم
الخارجي الازلي مفهوم كلي لصدق تعريف الكلي عليه فلا يخلو من ان يكون فرده
وما صدق عليه موجودا في الازل او معدوما فيه والاول باطل والا يلزم ان
يكون فرد الموجود الخارجي الازلي ايضا فيلزم اجتماع الكليين المتباينين
تباينا كليا في مادة واحدة وقد مر بطلانه فيلزم ان يتحقق فرد المعدوم
الخارجي الازلي في الازل فعند القائلين بحدوث ما سوى الله تعالى من
الموجودات يكون تلك الموجودات عدمات ازلية فيكون الجميع
معدومات ازلية وافراد المعدوم الخارجي الازلي وعند القائلين بالقدم
يتحقق المعدومات الازلية الخارجية ايضا لان الموجودات التي من الحوادث
الزمانية حادثة عندهم وليست قديمة فيكون جميعها معدومات في الازل
وموجودات في اللازل وكذا افراد الممتنع بالذات كشريك الواجب واجتماع النقيضين
وغيرهما من افراد الممتنعات فانها معدومات ازلا وابدا

تمت

بسم الله

رسالة في تقرير البرهان على التوحيد

بسم الله الرحمن الرحيم

لو كان في عالم الوجود واجبان بالذات العياذ بالله تعالى لوجب ان
يكون حقيقة الوجوب الذاتي مشتركا بينهما اشتراكا ذاتيا ولا يجوز ان يكون
وجوب الوجود مشتركا بينهما اشتراكا عرضيا كما هو مذكور في شبهة ابن كمونة
لان وجوب الوجود اذا كان عرضيا يكون معلولا وكل معلول يكون
ما بالغير فيلزم ان يكون الوجوب المشترك بينهما وجوبا بالغير وكل ما بالغير
يجب ان ينتهي الى ما بالذات لان ما بالغير فرع ما بالذات فكيف
يتصور تحقق الفرع بدون تحقق الاصل وارتكاب التسلسل في ما بالغير على تقدير
تسليم حقيقته غير نافع لان جميع ما بالغير اذا كان غير متناه بالفعل فلا شك
في ان العقل يمكن له ان يتصور الغير المتناهي بالفعل مجملا ولما كان كل جزء
من تلك الاجزاء الغير المتناهية بالفعل ما بالذات كما هو المفروض ولا شك
في ان الجملة المتالفة مما بالغير يجب ان يكون ما بالغير ككل جزء من اجزائه
فللعقل الغير المشوب بالوهم ان يقول لنا يتصور تلك الجملة الغير المتناهية
بالفعل مجملا ويحكم عليها بان مجموع تلك الجملة الغير المتناهية بالفعل في حكم
امر واحد مما بالغير باعتبار كونها بالغير فكما ان الامر الواحد اذا كان
ما بالغير يجب ان يكون مستندا الى امر خارج عن ذاته ويكون ذلك الخارج
علة فاعلية له فكذلك تلك الجملة يجب ان يكون مستندة الى امر خارج عن ذاتها
وعلة فاعلية لها ولا يصلح ان يكون العلة الفاعلية الا الوجوب بالذات
فثبت ان الوجوب بالغير يجب ان ينتهي الى الوجوب بالذات ولا شك
في انه اذا كان في عالم الوجود واجبان بالذات العياذ بالله تعالى
يلزم ان يكون الوجوب بالذات ثابتا لكل واحد منهما بالنظر الى ذات
كل منهما في مرتبة الذات مع قطع النظر عن كل ما عدا الذات بلا احتياج

٢٤٢

الی حیثیة تقییدیة تعلیلیة ناشئة علی
وحیثیة بخواص الواجب بالذات من بابه و تعلیلیة
ان بعض خواص الوجوب بالذات احتیاج الی حیثیة تقییدیة فی مرتبة الذات و تعلیلیة
ان یکون الوجوب بالذات بلا احتیاج وکل امر ثابت لامر فی مرتبة الذات و تعلیلیة ان کانا بینهما ذوان یکون
فی مرتبة الذات واجبا بالذات بلا احتیاج الی الحیثیة تقییدیة ذاتیا منشأ آخر عن الاخر فیلزم ان
و الا لم یکن واجبا بالذات مع قطع النظر عن کل ما عدا الذات ان یکون الوجوب بینهما ما بینه احدهما عن الاخر بالذات
مع قطع النظر عن کل ما عدا الذات فیجب ان یتحقق فی کل واحد منهما ما به الامتیاز وکل ما ترکب یلزم
یلزم ان یکون ذاتیا له فلا بد ان یتحقق ما به الاشتراک وفی مابه الانقلاب الحج فان قبل
کان ذاتا تا کانت ما بینهما مرکبا عن ما به الاشتراک بالذات بالذات فی الاخر متغایرة
کل واحد من الواجبین بالذات احدهما غیر الوجوب بالذات ان مفهوم الوجوب
لم لا یجوز ان یکون کل واحد من الواجبین بالذات قلت لانک ان مفهوم الواحد
یجب تام ان یکون الوجوب منهما لابد ان یکون مصحح انتزاع ینتزع المفهوم
بالذات ینتزع کل واحد منهما ولا یجوز ان یکون لخصوصیة احدث الحقیقتین دخل فی ذلک المفهوم
حقیقتین مختلفتین لانه لا یخ اما ان یکون لخصوصیة احدث الحقیقتین دخل فلا یصح انتزاعه من
الواحد منهما اولا فان کان لخصوصیة دخل فی انتزاع ذلک المفهوم یلزم ان یکون ما بازاء ذلک
وان لم یکن لخصوصیة شیء منهما دخل فی انتزاع ذلک المفهوم منهما ان یکون الخصوص
کل من تینک الحقیقتین لمناة فی انتزاع و یکون منشأ الانتزاع دون شیء من
المفهوم امرا واحدا قدرا اشترکا بینهما و یکون مصحح الکلام فی مفهوم الواجب
فثبت انه لا یکون لمفهوم واحد الا المعبر عنه الواحد الواجب الوجود بالذات
الوجود بالذات لانه ینتزع من کل واحد منهما مفهوم الواجب الذات و لا یجوز ان یکون
فی مرتبة الذات مع قطع النظر عن کل ما عدا الواحد بناء علی البرهان المعبر عنه
لمفهوم واحد الا المعبر عنه الواحد ان یکون المعبر
المذکور فیلزم ان یکون الواحد الذی
یکون

مطابق

مطابق لمفهوم الواجب اشترکا بکل فیکون الوجود
انتزاع امرا واحدا و ذلک المفهوم یکون ما به الاشتراک و کل امر ما به الواجب
بالذات بینهما لان انتزاع فی مرتبة الذات تقییدیة و لا تعلیلیة و کل امر ما به الاشتراک
ذاتیا بینهما لا احتیاج الی حیثیة تقییدیة فی مرتبة الذات ان یکون المعبر عنه بمفهوم و احد
واحد منهما لا احتیاج الانتزاع ثابتا فیلزم ان یکون المعبر عنه یتحقق ما به الامتیاز
المعبر عنه و مطابق الانتزاع بالذات یکون ذا بالة فیلزم ان یتحقق ما به الاشتراک الذات فلا بد
لشیء فی مرتبة الذات کانت بینهما و اذا تحقق ما به الاشتراک الذات فان قبل مفهوم الوجود
بالذات و اثنینیة الخارجیة الا و ابدا کما نظیر بالذات و الوجود و ان المذکور ان حقیقتان
و الا لم یتحقق الاثنینیة الخارجیة ازلا و وجود الواجب بالذات و غیر معلول و وجود الممکن
من وجود الممکن بالذات و من وجود الواجب بالذات ما بالذات متباینتین بمفهوم الوجود منهما
متباینتان لان وجود الواجب بالذات حقیقتین متباینتین المفهوم الواحد فیلزم انتزاع
بالذات ما بالغیر و یکون معلولا فیلزم ان یکونا حقیقتین المتباینتین فیلزم
المنتزع منه لمفهوم الوجود حقیقة الممکن بالذات و الا یلزم ان یکون انما یتحقق الانتزاع عن الوجود
بازاء مفهوم الوجود حقیقة الممکن بالذات و الا یلزم الدور او التسلسل او یتحقق بعد جعل
بالذات فلیس لمفهوم الوجود و فی بین بین المنتزع منه و مطابق الانتزاع المحض محض الممکن
الوجود القائم بذاته باعتبار ذاته بلا احتیاج الی حیثیة تقییدیة و تعلیلیة مع قطع النظر
عن کل ما عداه ذاته بلا احتیاج
الی حیثیة تقییدیة
و تعلیلیة

وهو وجود الواجب بالذات كما مر واما انتزاع مفهوم الوجود من الممكن
الموجود وان لم يكن محتاجا الى حيثية تقييدية بناء على ان الوجود الممكن
ليس معنى انضماميا وليس مطابق ذلك المفهوم الانتزاعي متحققا فيه والا
يلزم ان يكون وجود الممكن معنى انضماميا كما يظهر بادنى التفات لكن
انتزاع مفهوم الوجود من الممكن الموجود الذي هو المنتزع منه فقط محتاج الى
حيثية تعليلية فما لم يكن الاستناد الى الجاعل متحققا في الممكن لم يصح انتزاع
مفهوم الوجود منه لان وجود الممكن وجود بالغير وثبوت ما بالغير موقوف
على الاستناد الى الغير والامر الثابت لشيء بسبب وعلة لا يكون ذاتيا له و
لهذا لا يكون نسبة الوجود الى الممكن نسبة الذاتي بل يكون نسبته اليه نسبة العرضي
بخلاف الواجب بالذات فان نسبة الوجود اليه نسبة الذاتي لان ذاته بذاته
مع قطع النظر مع قطع النظر عن كل ما عداه اذ انه مصحح انتزاع مفهوم الوجود ومطابق
انتزاعه بلا احتياج الى حيثية تقييدية او تعليلية كما ان الانسان بذاته في مرتبة
ذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه اذ انه مصحح انتزاع الانسانية ومطابق انتزاعها
بلا احتياج الى حيثية تقييدية وتعليلية وبالجملة وجود الممكن بالذات اذا كان
خارجيا يكون امرا انتزاعيا بحسب حال الخارج ويكون صفة خارجية والصفة الخارجية
قسمان احدهما ان يكون كل واحد من الموصوف والصفة موجودين في الخارج
وذلك اذا كانت الصفة امرا انضماميا كالجسم والسواد الحال فيه وثانيهما ان
يكون الموصوف موجودا في الخارج ولا يكون الصفة موجودة فيه بل يكون منتزعة من
ذلك الموصوف الخارجي بحسب حال الخارج كالوجود الخارجي للممكن الموجود في الخارج
فانه لا يصح ان يكون امرا انضماميا كما مر بل يكون امرا انتزاعيا فقط بمعنى
ان العقل بعد جعل حقيقة الممكن ينتزع منها مفهوم الوجود من التحليل العقلي والى هذا
اشار المحقق الفريد في التجريد بقوله وزيادته في التصور ليس بين الممكن الموجود
في الخارج وبين وجوده الخارجي اثنينية خارجية والا يلزم ان يكون وجوده الخارجي

امرا انضماميا كالسواد والبياض واذا لم يكن بينهما اثنينية خارجية فيلزم
ان يكون الشيء الخارجي هو حقيقة الممكن المجعولة بالجعل البسيط ولا يكون الشيء
الخارجي هو حقيقة الممكن المجعولة بالجعل البسيط ولا يكون وجودهما شيئا خارجيا
والا يلزم ان يكون امرا انضماميا فوجب ان يكون وجودهما لا شيئا
في الخارج وشيئا في الذهن زائدا عليها في الذهن فظهر ان الوجود الخارجي
للممكن بالذات ليس له مطابق في الخارج موجود في ذلك الممكن فليس مطابق
الوجود الخارجي الا حقيقة الواجب جل شانه وليس الممكن الموجود الخارجي الا
المنتزع منه فقط كما مر مرارا فثبت انه لا يكون المفهوم واحدا الا العين عينه الواحد
فقط وهذا هو المراد من وحدة الوجود عند الصوفية والحكماء المحققين وايضا
لو كان وجوب الوجود مشتركا عرضيا بين الواجبين بالذات العياذ بالله
تعالى كما هو مذكور في شبهة ابن كمونة يلزم ان يكون ذلك الوجوب المشترك
العرضي معلولا لان كل عرضي لشيء معلول فيكون ذلك الوجوب وجوبا بالغير
لا وجوبا بالذات كما مر لكن لما كان الوجوب وجوب الوجود يلزم ان
يكون الوجود ايضا وجودا بالغير ومعلولا للغير فيلزم ان يكون وجود كل
منهما حاصلا بعلة والوجود الذي له علة يكون ممكنا بالذات لا واجبا بالذات
فيلزم ان يكون كل من الواجبين المفروضين ممكنا بالذات فيلزم الانقلاب
المحال وخلاف الفرض ايضا وايضا اذا كان وجوب الوجود عرضيا مشتركا
بينهما يكون وجوبا بالغير فلا بد له من علة فاعلية والعلة الفاعلية للوجوب
ما لم يحصل لها وجوب الوجود اولا لم تكن لها علية بعيدة وجاعلة لوجوب
الوجود فكما ان العلة الفاعلية للوجود لا بد لها اولا من ان يثبت لها الوجود
ثم يصير بعيدة للوجود فكذلك حال الوجوب والتفرقة بين الوجود والواجب

لحكم ولهذا ذهب المحققون من ارباب العلوم العقلية الى ان العلة الفاعلية يتقدم
على معلولها الموجود بايجادها لجب الوجوب والوجود فلا بد ان يتقدم العلة
بوجوب الوجود عليه بالوجوب والوجود فلا بد من الوجوب السابق فان
كان الوجوب السابق عين الوجوب اللاحق يلزم تقدم الشيء على نفسه وان
كان غيره ينقل الكلام اليه وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية
بالفعل فيلزم التسلسل في السلسلة المترتبة المجتمعة وهذا التسلسل مع
كونه باطلا لا يكون نافعا على ما ذكرنا سابقا فلا بد ان ينتهي الى وجوب بالذات
ومن خواص الواجب بالذات ان يثبت له الوجوب بالذات في مرتبة الذات
بلا احتياج الى حيثية تقييدية وتعليلية وكل امر ثابت لشيء في مرتبة ذاته بلا احتياج
الى حيثية تقييدية وتعليلية يجب ان يكون ذاتيا له وبناء على هذا يلزم ان يكون
الواجبان الذان اشتركا بينهما اشتراكا ذاتيا لا اشتراكا عرضيا كما هو مذكور في
شبهة ابن كمونة وبعد ثبوت الاشتراك الذاتي يلزم التركيب مما به
الاشتراك وما به الامتياز كما مر وذلك التركيب هو المطلوب بالاثبات
في الاستدلال الذي تمسك به المستدل في اثبات تركيب كل واحد من الواجبين
اللذين فرض وجودهما صاحب الشبهة وقد اثبت المستدل بطلان هذا
الفرض بلزوم تركيب كل واحد من الواجبين المفروضين وقد بينا بيانا تاما كاملا
مفصلا بحيث يظهر بادنى الالتفات منصفا ان الواجب بالذات لو تعدد
العياذ بالله تعالى يلزم تركيب كل واحد من الواجبين بالذات كما مر توضيحا
وايضا لو كان الواجبان المفروضان مشتركين في الوجوب بالوجوب تقدم بيانا
ان الوجوب وجوب الوجود فيلزم ان يكون لوجود كل واحد من الواجبين المفروضين
وجوبان احدهما الوجوب بالذات بناء على ما ثبت من ان بعض خواص الواجب
بالذات هو ثبوت الوجوب بالذات له في مرتبة ذاته بذاته وثانيهما الوجوب

بالغير

بالغير فتدبر
كما هو مذكور فيلزم ان يكون له الوجود من وجه
ان يكون كل من الواجبين المفروضين ثبت له الوجود بناء على ان
كل من الواجبين والوجوب بالغير ويوضح لانهما علة لالتق لانا نقول الوجوب بالذات
بالذات والتنافيان لا يجتمعان ولو بالغير علته بعد الا المفهوم من الواجب بالذات
وتنافيان والتنافيان مفهوم من وجوب الوجود الا العين الذين يمكن بالذات
ان الوجوب بعرض بسيط يقبل بان الغير بالذات عينا للواجب بالذات
بعينيه الصفات الكمالية لانه لا يلزم ذلك لان يكون الممكن بالذات لا نزاع لاحد ان مفهوم
لان هذا باطل صرف لانه الى الذهن كيف يتصور ان يكون الذاتية لانه لا نزاع لكن زايد
لاحتياجها في وجودها الى الذهن وكذا الكلام في الوجوب بالذات ان نسبة الانسان الكاتبية
والا يلزم الانقلاب بالجملة الجانبين وكذا الكلام بانه كمفهوم الا كذا الصفات
الواجب بالذات وان كان نشاء المفهومات الذاتية عين او زايد او الذاتية
على ذاته تعالى بل النزاع في ان المعبر عنه بهذا المفهوم بل هو عين المفهوم بنفسه
فانه لا نزاع في ان مفهومات تلك الصفات الكمالية وان كانت منشأ الحيثية
بمعنى ان الذات بذاتها كافية في انتزاع تلك المفهومات منها بلا احتياج الى حيثية تقييدية
وتعليلية لكن مع ذلك يكون زايدة على ذاته تعالى بل النزاع في ان المعبر عنه بمفهومات
الصفات الكمالية هل هو عين او زايد وايضا على تقدير ارتكاب التسلسل في الوجوبات
العلوية يلزم ان يكون الوجود الواحد له وجوبات غير متناهية بالفعل لانه يلزم
اجتماع تلك الوجوبات الغير المتناهية بالفعل في وجود كل واحد من الواجبين المفروضين
ولا يصح ذلك الاجتماع لان كل وجود اذا وصل الى درجة الوجوب سواء كان
بالذات او بالغير يلزم تحقق ذلك الوجود والوصل الى درجة
الوجوب لان الوصول الى الوصول الى درجة
الفعلية الا بعد تمية
بالوجوب

على نقض الادلة ... فاض ... الواصل ...
الذاتية والخارجية ... هو الوجوب ان الوجوب الواصل واحد ... بادلة
منتظرات او بالغير فظهر ان الوجوب لو كان على ما نظمه ... بتحصيل ... بغير
كان بالذات يلزم تحقيقه بالفعل فلو كان ... على ... الوجود والادلة ... المفروضين
الى درجة الوجوب يلزم تحصيل الحاصل تحصيل ... بتعدد ... الواجبين المفروضين
من وجوب واحد يلزم تعدد الوجوب ... التسلسل ... وجوب بكل واحد ... يتحقق في كل واحد ... الواجبين
النفات ... منصفا وايضا تعدد ... صورة التسلسل ... المفروضين ويلزم ان ... غير متناهية بالفعل
الحاصل بتحصيل ... ستانف ... الواجبين المفروضين وجوبات غير
التسلسل ايضا ... وجود كل واحد من الواجبين المفروضين ... واحد منهما موجود الوجودات
المفروضين فيلزم ان يتحقق في كل واحد ان يكون كل واحد ... الوجود الخارجي والتشخص الخارجي بتعدد
ووجودات غير متناهية بالفعل يلزم ... وايضا الوجود الخارجي ايضا بحسب ... بقصان
متناهية بالفعل ولا تركيبه ... اذ ... بتعدد التشخص الخارجي بلا زيادة و
متكافيان بالعدد فاذا تعدد الوجود الخارجي بتعدد التشخص الخارجي المفروضين
الوجود الخارجي يلزم تعدد التشخص الخارجي بحسب تعدد الواجبين ... كل واحد ... متناهية بالفعل
في اجتماع التشخصات الغير المتناهية بالفعل في كل ... غير متناهية يكون
يلزم ان يكون كل تشخص من الواجبين المفروضين اشخاصا غير ... واردة على القول يكون
واللازم ظاهر البطلان واعلم ان المفاسد التي ذكرناها مفصلا ترد جميعا على القول بكون
وجوب الواجب بالذات معلولا على ما ذكرنا مفصلا ... عليك باستخراجها
وجود الواجب بالذات معلولا كما تظهر بالتامل غاية الظهور اذا كان معلولا
تفصيلا على محاذات ما ذكرنا مفصلا في الوجوب
تمت الرسالة
م

رسالة في الفرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع ومعنى نفس الامر ومطابقة الحكم الصادق

بسم الله الرحمن الرحيم والافاضة من العليم الحكيم
اعلم ان القضية اما ان يكون موجبة او سالبة ولا واسطة بينهما لمن تتبع كتاب
فان وضع كل واحدة منهما يقتضي وجود الموضوع في الذهن لان كل قضية
بما هي قضية لا بد فيها من تصور الموضوع والمحمول والنسبة وكل متصور موجود ذهني
لان التصور هو حصول الشيء في الذهن فثبت ان موضوع كل قضية سواء كانت
موجبة او سالبة وسواء كانت صادقة او كاذبة يجب ان يكون موجودا
في الذهن لكن مع ذلك فرق من وجه آخر بين موضوع القضية الموجبة الصادقة
وبين موضوع القضية السالبة الصادقة لان الموجبة الصادقة مفادها ثبوت
المحمول للموضوع في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض
وتصور المتصور لان القضية الموجبة الصادقة خبر صادق عن ثبوت المحمول
للموضوع فلا بد ان يكون لموضوع القضية الموجبة الصادقة وجود آخر
مع قطع النظر عن تصور المتصور مثلا اذا قلنا الجسم الكذائي ابيض وفرض
ان هذه القضية صادقة فلا بد ان يكون للجسم المذكور وجود آخر غير الوجود
الذهني ويكون بحسب ذلك الوجود الآخر متصفا بالبياض ويكون البياض
ثابتا له مع قطع النظر عن تصور المتصور بمعنى ان تصور المتصور لا دخل له
في كون ذلك الجسم ابيض بل لو لم يتصوره المتصور فقط يكون ذلك الجسم
ابيض وهذا الوجود الآخر مطابق بالفتح والوجود الذهني مطابق بالكسر
لان صدق القضية عبارة عن مطابقة مفادها ومضمونها للواقع ونفس
الامر فيحصل المطابق بالكسر والمطابق بالفتح واما موضوع السالبة الصادقة فلا
لا يجب وجوده بطريق الدوام والكلية ان يكون له وجود آخر غير الوجود الذهني